الأمم المتحدة

A/79/217

الجمعية العامة

Distr.: General
22 July 2024
Arabic
Original: English/French/Spanish

الدورة التاسعة والسبعون

البند 98 (و و) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات 4

أرمينيا 4

النمسا 5

البوسنة والهرسك 7

كندا 8

كوت ديفوار 9

كوبا 11

ألمانيا 12

الهند 13

المكسيك 14

* A/79/150.

220824 140824 24-13422 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ترينيداد وتوباغو 16

ثالثا – الردود الواردة من منظومة الأمم المتحدة 18

الوكالة الدولية للطاقة الذرية 18

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح 19

مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح 21

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 23

رابعا – الردود الواردة من منظمات دولية أخرى 24

الاتحاد الأوروبي 24

وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 26

أولا - مقدمة

1 - حثَّت الجمعية العامة، في قرارها 55/77 المعنون "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة"، الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية المعنية والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على إتاحة فرص متساوية لتمثيل المرأة في جميع عمليات صنع القرار فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وحثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في المنظمات العاملة في مجال نزع السلاح على جميع الصُعدُ، وتحقيقا لهذه الغاية، أهابت بجميع الدول أن تعمل على دعم التوجيه والتواصل الاجتماعي وتبادل المعلومات وبناء القدرات، حسب الاقتضاء.

2 - وشجعت الجمعية العامة الدول الأعضاء على تحسين فهمها لأثر العنف المسلح، ولا سيما أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على النساء والفتيات، بوسائل من بينها وضع خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وتعزيز جمع البيانات المصنَّفة، حيثما كان ذلك ممكناً، حسب نوع الجنس وطائفة من العوامل الأخرى ذات الصلة، واستخدام آليات تحليلية لتوفير معلومات يُستنار بها في عمليتي وضع السياسات والبرمجة القائمتين على الأدلة والمراعيتين للاعتبارات الجنسانية. وأهابت الجمعية العامة بالدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار ما يخلِّفه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من آثار متفاوتة على النساء والرجال والفتيات والفتيان، وشجَّعت الدول الأعضاء على إدماج منظور جنساني في جهود التنفيذ بغية التصدي لهذه الآثار.

3 - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن سبل ووسائل تعزيز دور المرأة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وأن يقدِّم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار 55/77. ويُقدَّم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

4 - وفي هذا الصدد، أرسِلت مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى لالتماس آرائها بشأن هذا الموضوع. وتتضمن الفروع الثاني والثالث والرابع من هذا التقرير الردود التي وردت أو موجزاتها التنفيذية. وقد نُشرت النسخ غير المختصرة لجميع الردود الواردة، بالإضافة إلى أي آراء وردت بعد 31 أيار/مايو 2024، في الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغات الأصلية التي وردت بها[1].

(1) يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: https://meetings.unoda.org/ga-c1/general-assembly-first-committee-seventy-ninth-session-2024.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[16 أيار/مايو 2024]

تبنَّت حكومة جمهورية أرمينيا، ممثلةً بوزارة الدفاع، سياسة تهدف إلى زيادة حضور المرأة في القوات المسلحة وتعزيز بيئة مواتية لمشاركتها الشاملة والمجدية. وينبع هذا الالتزام على السواء من الضرورات المنصوص عليها في التشريعات الوطنية لجمهورية أرمينيا والالتزامات الدولية التي تعهدت بها في هذا المجال، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن 1325 (2000) والقرارات الأخرى بشأن خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخطة عمل الشراكة الفردية بين أرمينيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وتنعكس ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في القوات المسلحة في مختلف الوثائق الرسمية، بما في ذلك خطة تحديث القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا للفترة 2018-2024، التي أُقرَّت بموجب مرسوم صادر عن رئيس جمهورية أرمينيا في 17 شباط/فبراير 2018، وكذلك برنامج حماية حقوق الإنسان للفترة 2020-2022 الوارد في الاستراتيجية الوطنية للفترة 2021-2026 والبرنامج الوطني الثاني المتسق مع قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

ومنذ عام 2014، شرعت وزارة الدفاع في اتخاذ تدابير محددة لتعزيز مشاركة المرأة في القوات المسلحة. وبحلول عام 2016، كُثِّفت هذه الجهود لضمان الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن 1325 (2000) فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان داخل نظام الدفاع في جمهورية أرمينيا، وتوفير تكافؤ الفرص، والقضاء على الممارسات التمييزية وإتاحة الارتقاء المهني. وفي عام 2016، أصدرت وزارة الدفاع مرسومًا أقرَّت فيه مبادئ توجيهية وخطة عمل لضمان تكافؤ الفرص وحماية حقوق المرأة في نظام الدفاع.

واستلزم الإجراء الأساسي والمحوري مراجعة وإزالة الحواجز التشريعية التي تعيق مشاركة المرأة والنهوض بها داخل نظام الدفاع، لا سيما في الخدمة العسكرية. ونتيجة لذلك، واعتبارًا من العام الدراسي 2014/2013، بدأت المؤسسات التعليمية العسكرية في قبول الطالبات في المجالات المتخصصة، وهو ما يمثل علامة فارقة في تعزيز الشمول الجنساني داخل القوات المسلحة.

وابتداءً من عام 2024، نفذت الخدمة الإلزامية المحددة المدة للنساء على أساس طوعي لمدة ستة أشهر.

وسعيا لضمان المشاركة الفعلية للمرأة في إجراءات صنع القرار، تقوم وزارة الدفاع بتعيين نساء في مختلف اللجان وأفرقة العمل.

ولقد شكّل إنشاء آليات مؤسسية مخصَّصة لمعالجة قضايا المرأة داخل القوات المسلحة خطوة مهمة. ومنذ عام 2017، عُهد بتنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ هذه السياسة، بما في ذلك الالتزامات الدولية، إلى مركز حقوق الإنسان وبناء النزاهة التابع لوزارة الدفاع.

وفي عام 2019، وافقت حكومة جمهورية أرمينيا على البرنامج الوطني الأول للتنفيذ المتسق مع أحكام قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، وتمت الموافقة على البرنامج الوطني

الثاني من خلال القرار الحكومي N803-L، المؤرخ 2 حزيران/يونيه 2022. ويسَّـــرت الموافقة على هذه البرامج تنفيذا أكثر منهجية لمبادرات تهدف إلى إشـراك المرأة في القوات المسـلحة، بالتنسـيق مع الإدارات الأخرى ذات الصلة.

وفي إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تُنظَّم دورات تدريبية لتوعية أفراد القوات المسلحة بالتعاون مع شركاء دوليين.

وتشـــرف وزارة الدفاع على عمليات مركز حقوق الإنســـان والرعاية الاجتماعية الذي يعمل على حماية حقوق الأفراد العسكريين والتوعية بها، بما يشمل النساء منهم.

وتعمل خدمة الخط الســـاخن لوزارة الدفاع، وهي آلية داخلية مخصَّـــصـــة لحماية حقوق الأفراد العســـكريين، ضـــمن هذا المركز. وفي حالة حدوث أي انتهاك لحقوق الأفراد الذين يخدمون في القوات المســـلحـــة، يمكن لهؤلاء الأفراد أيضًـــا إبلاغ المركز بشـــواغلهم عبر عنوان البريـد الإلكتروني: center@mail.am. ويقوم ممثلو المركز بزيارات إلى الوحدات العسـكرية، ويتواصـلون مباشـرة مع الأفراد العسكريين في الموقع لتعريفهم بحقوقهم.

ومن الناحية الدستورية، عزَّزت الإصـلاحات الرقابة المدنية والديمقراطية على قطاع الدفاع والقوات المسلحة من خلال تعزيز دور الجمعية الوطنية والحكومة في شؤون الدفاع.

وتخضـع القوات المسلحة الأرمينية للسيطرة المدنية الديمقراطية وستظل تخضـع لها. وتسـعى وزارة الدفاع بإصرار، وفقًا لواجب الدولة الإيجابي في حماية الحقوق، إلى ضمان الوفاء الشامل باستحقاقات الأفراد العسكريين، على النحو المنصوص عليه في قانون الخدمة العسكرية ووضع الأفراد العسكريين. وتشمل هذه الاسـتحقاقات السـكن والبدلات والمعاشـات التقاعدية وفرص التعليم وبرامج الرعاية الصـحية الشـاملة. وتُقدَّم خدمات الدعم المختلفة لأسر أفراد القوات المسلحة، بما في ذلك المساعدة التعليمية والحصـول على الرعاية الصحية مجاناً.

النمسا

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيار/مايو 2020]

تؤكد النمسـا من جديد التزامها بالمسـاواة بين الجنسـين والمشـاركة المجدية للنسـاء بكل تنوعهن في جهود نزع السلاح. وتريد النمسا التشديد على دور النساء القيّم والأساسي في تعزيز السلام والأمن والنهوض بأهداف نزع السلاح.

وتدعو النمسا بقوة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء بكل تنوعهن في جميع عمليات السلام والأمن وعلى جميع الصـعد. ويشمل ذلك مشاركتهن في تصـميم جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشـــار وتطويرها وتنفيذها، فضـــلاً عن تعميم مراعاة المنظور الجنســـاني في جميع محافل تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتُقدم النمسا بانتظام تقارير عن تنفيذ التزاماتها ذات الصلة، ولا سيما في أطر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة

الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وتحتل النمسا موقع الصدارة في الجهود العالمية المبذولة في مجال نزع السلاح النووي لأغراض إنسانية، بما في ذلك من خلال دورها الرائد في العملية المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وكان التأثير غير المتناسب للإشعاع على النساء والفتيات عنصرًا مهمًا في مؤتمري فيينا بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية اللذين عُقدا في عامي 2014 و 2022، وفي موجزي الرئيس الناتجين عنهما.

وفي إطار التركيز على العواقب والمخاطر الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، أصدرت النمسا تكليفا بإعداد استعراض عام للدراسات الجديدة في هذا المجال، نُشر في تموز/يوليه 2023. والهدف من ذلك هو تعزيز فهم هذه العواقب والمخاطر المعقَّدة من أجل دعم العمل الدبلوماسي بشأن نزع السلاح النووي. وفي الورقة الختامية التي أعدَّها نيك ريتشي وميخائيل كوبريانوف من جامعة يورك، وبالتحديد في الفرع الخاص بالنساء والفتيات والإشعاع، أظهر الباحثان أن الإناث أكثر تضررًا من الإشعاع، خاصة عندما يتعرضن له وهن فتيات.

وكانت النمسا أيضا قوة دافعة وراء إنشاء معاهدة حظر الأسلحة النووية وترأست الاجتماع الأول للدول الأطراف فيها. وتتضمن المعاهدة اعترافاً واضحاً بالآثار غير المتناسبة للأسلحة النووية على النساء والفتيات وأحكاماً تنص على توفير ما يكفي من المساعدة المراعية للسن ونوع الجنس، دون تمييز.

وكانت النمسا وراء مبادرة الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الذي اعتمد في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وينص الإعلان السياسي على ما يلي: "نرحب أيضًا بالعمل على تمكين وتعزيز أصوات جميع المتضررين ودمجها، بما في ذلك النساء والفتيات، ونشجع على إجراء مزيد من البحوث بشأن الآثار الجنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة المتفجرة". وتواصل النمسا بهمَّةٍ التزامها بإضفاء الطابع العالمي على الإعلان السياسي وتنفيذه، بما في ذلك نهجها المراعي للاعتبارات الجنسانية، وذلك على سبيل المثال من خلال حلقة العمل العسكرية بشأن تنفيذ الإعلان السياسي التي عقدت في فيينا يومي 24 و 25 كانون الثاني/يناير 2024.

وتلتزم النمسا بالتنظيم الدولي لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل وقد انخرطت استباقيا، بما في ذلك بشأن التأثير الجنساني لهذه المنظومات. ونظمت النمسا مؤخراً مؤتمراً دولياً بعنوان "الإنسانية على مفترق الطرق: منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل وتحدي التنظيم"، من أجل مناقشة المنظورات القانونية والأخلاقية والإنسانية والأمنية بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل وتنظيمها. وسُلِّط الضوء على المنظورات الجنسانية خلال المؤتمر.

وفيما يتعلق بشحنات الأسلحة، تلتزم النمسا بتطبيق أحكام معاهدة تجارة الأسلحة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني دون قيود. وتقتضي معاهدة تجارة الأسلحة صراحةً من الدول الأطراف أن تولي الاعتبار الواجب لمخاطر ارتكاب أعمال عنف خطيرة لاعتبارات جنسانية في تقييمات تصدير الأسلحة، وهو ما يسهم بدوره في منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وقد أدمجت النمسا هذه الأحكام إدماجا كاملا في لوائحها الوطنية المتعلقة بالرقابة على الصادرات. وتعكف وزارة الدفاع الاتحادية، بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح والفريق الاستشاري المعني بإدارة الذخيرة، على تنفيذ دورة تدريبية سنوية للخبيرات التقنيات في مجال

الذخيرة خلال الفترة 2023-2025، مع التركيز على المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة والمعايير الدولية ذات الصلة، بهدف تعزيز معارف ومهارات النساء اللواتي يعملن في إطار الأدوار المتعلقة بالإدارة التقنية للذخيرة ضمن شبكة الخبيرات في مجال إدارة الذخيرة. وعُقدت الدورة الأولى في فيينا في الفترة من 23 تشرين الأول/أكتوبر إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيار/مايو 2024]

على الرغم من أن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن لا يتناول مسألة تحديد الأسلحة، فهو من أهم الوثائق الدولية التي تُدرج الجانب الجنساني في المجال "الذكوري" تقليديا للنزاعات المسلحة، ومنع نشوب النزاعات وحلّها، وعمليات السلام، والعمليات الرامية إلى تحقيق السلام في المجتمعات التي تشهد نزاعات والتي تمرُّ بمرحلة ما بعد النزاع.

ومن المهم الإشارة إلى أن البوسنة والهرسك كانت في عام 2010 أولّ بلد في المنطقة يعتمد خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وواحدا من 19 بلداً في العالم اعتمدت خطة من هذا القبيل خلال تلك الفترة.

وسعيا للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب خطة العمل، تواصل وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك والقوات المسلحة تنفيذ أنشطة لإدماج منظور جنساني، مما يساهم في بناء قوات مسلحة أكثر استقراراً وأمناً تكون مستعدة لمواجهة جميع تحديات المجتمع الحديث.

ولدى وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك إطارٌ مؤسسي يدعم التقدم المتواصل والمستدام في تعزيز وإدماج المنظورات الجنسانية من خلال التعهد القوي بتنفيذ التزاماتهما في مجال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبموجب الوثائق الدولية الأخرى في مجال المساواة بين الجنسين، والتي صدَّقت عليها البوسنة والهرسك، مثل قرارات الأمم المتحدة بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

ويجب أن يشمل النهج المتبع في تحديد الأسلحة النارية الجانب الجنساني، من خلال مشاركة النساء، ومراعاة وجهات النظر والاحتياجات المختلفة للنساء والرجال وتنفيذ السياسات، وكذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية بهدف إذكاء الوعي وكسر الأنماط والقوالب النمطية التقليدية حول الأسلحة ودور الرجال والنساء في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

واعتمدت وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك سياسة المساواة بين الجنسين في وزارة الدفاع والقوات المسلحة في البوسنة والهرسك، التي تهدف إلى إدماج المساواة بين الجنسين داخل مؤسسات الدفاع الوطني في جميع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وإلى تحديد المبادئ والأهداف والمسؤوليات التي تتطلب المساواة بين الجنسين في عملية إعمال المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية.

وفي آب/أغسطس 2023، اعتُمد دليل قواعد المساواة بين الجنسين في وزارة الدفاع والقوات المسلحة في البوسنة والهرسك، وهو وثيقة مهمة للغاية أُدرج بموجبها المنظور الجنساني، من الناحيتين الرسمية والموضوعية على حد سواء، في نظام الدفاع بأكمله.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2024]

دور المرأة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة

لا يكفي مجرد الاعتراف بأن للنساء دورًا في نزع السلاح بل يجب الاعتراف أيضا بأن النهوض بالسلام والأمن مستحيل ومنقوص بدون النساء بكل تنوعهن.

الآثار الجنسانية للأسلحة

تُصوَّر النساء والفتيات بشكل غير متناسب كضحايا للعنف المسلح، وبخاصة عندما تُستخدم الأسلحة لإدامة العنف الجنسي والجنساني. وبما أن النساء يتعرضن للاضطهاد بسبب نوع جنسهن، سواء في سياق النزاع أو خارجه، فإن غياب الاعتبارات الجنسانية في السياسات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة يعوق بشكل خطير قدرتهن على العيش والعمل بأمان.

مشاركة المرأة في طاولة الحوار

لطالما استُبعدت المرأة تاريخياً من محافل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وهي لا تزال تتعرض للتمييز في هذه المحافل. وحتى عندما تُدعى النساء إلى طاولة الحوار، غالبًا ما يُثبَّطن عن التحدث والتأثير في الحوار، إما من خلال تعمد مضايقتهن أو عدم تمكينهن. ومن الأهمية بمكان للنساء ألا يقتصر الأمر على دعوتهن للمشاركة في الحوار، بل أيضا على تجهيزهن وتمكينهن وتشجيعهن على توجيه المناقشات والسياسات.

سياسة كندا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني

تركز السياسة الجنسانية لكندا على ما يلي: (أ) الدعوة إلى زيادة البيانات المتعلقة بضحايا العنف المسلح، مصَّنفة حسب العمر والجنس والفئة الاقتصادية والدين والعرق والهوية الجنسانية؛ (ب) زيادة تمثيل المرأة في محافل نزع السلاح؛ (ج) إدماج إطار التحليل الجنساني الموسَّع لزيادة فهم آثار الأسلحة على النساء وتحديد مجالات عمل أخرى.

وأدى ذلك إلى سياسة المشاركة في تقديم القرارات التي تتبعها كندا في اللجنة الأولى للجمعية العامة، والتي تقصر في إطارها مشاركتها في تقديم القرارات على تلك التي تتضمن إشارات ذات مغزى إلى المنظور الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، تركز قيادة كندا في مجال إعداد البيانات وورقات العمل والمبادرات بشكل خاص على تحليل الآثار الجنسانية لانتشار الأسلحة والنزاعات المسلحة. وعلى الصعيد المحلي، تدمج

كندا سياسات مفضية إلى التحول في القضايا الجنسانية في صادرات الأسلحة، والتشريعات في مجال الأسلحة، وإدارة الذخيرة، وبرامج مساعدة الضحايا، والخطوط الساخنة في سياق مكافحة العنف الجنساني.

وفي إطار خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن التي صدرت مؤخراً، أكدت كندا مجددا التزامها بزيادة المشاركة الكاملة والمجدية والفاعلة للمرأة في المحافل الأمنية الدولية، بما في ذلك اجتماعات ومؤتمرات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وعلى الصعيد المحلي، أدى ذلك إلى إنشاء فرص للتدريب الداخلي موجهة خصيصًا لتوظيف النساء الملوّنات والنساء ذوات الإعاقة. وتُقدِّم كندا أيضا التمويل للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز توفير فرص التدريب للنساء وتوظيفهن.

وتلتزم كندا بمواءمة أولوية المساواة بين الجنسين مع أهداف الحد من الأسلحة والقضاء على أسلحة الدمار الشامل. ويتعزَّز هذا الالتزام من خلال التشاور مع المجتمع المدني والشعوب الأصلية والشباب وأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، ومن خلال الدعوة إلى اتباع نهج نسوي ومتعدد الجوانب إزاء نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة لا يترك أحداً خلف الركب.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]
[31 أيار/مايو 2024]

أولا - المبادرات القانونية والترويجية

1 - الإطار القانوني

النصوص الوطنية

- دستور 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، الذي ينص على ما يلي:
  - المادة 4: يولد جميع الإيفواريين أحراراً ومتساوين أمام القانون.
  - المادة 35: تكفل الدولة والسلطات العامة النهوض بالمرأة وتنميتها وحمايتها. وتتخذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.
  - المادة 36: تعزز الدولة الحقوق السياسية للمرأة بزيادة فرص تمثيلها في المجالس المنتخبة.
  - تُحدَّد قواعد تطبيق المادة 36 حسبما ينص عليه القانون.
  - المادة 37: تعزز الدولة المساواة بين الرجال والنساء في سوق العمل.
- القانون رقم 98-750 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 1998 المتعلق بحيازة الأراضي الريفية (بصيغته المعدَّلة بالقانون رقم 2004-412 المؤرخ 14 آب/أغسطس 2004)
- القانون رقم 2019-870 المؤرخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 المتعلق بتعزيز تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة

- المرسوم رقم 2009–154 المؤرخ 30 نيسان/أبريل 2009 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع وتنظيمها وصلاحياتها وعملها
- المرسوم رقم 2019–592 المؤرخ 3 تموز/يوليه 2019 المتعلق بإنشاء المرصد الوطني للإنصاف بين الجنسين والمسائل الجنسانية وتنظيمه وعمله.

النصوص الدولية

- النصوص الإقليمية
  - اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة
  - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
  - القانون الإضافي المتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل من أجل التنمية المستدامة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
  - إعلان الاتحاد الأفريقي الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا
  - استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة.
- الصكوك الدولية
  - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
  - قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن
  - إعلان ومنهاج عمل بيجين.

2 – الإطار الترويجي

- ترقية النساء إلى مناصب عليا في قوات الدفاع والأمن الإيفوارية
- ترقية المرأة إلى رتبة لواء في قوات الدفاع والأمن
- تجنيد النساء في الدرك الوطني منذ عام 2014
- قبول الفتيات في المدرسة الفنية العسكرية التحضيرية منذ عام 2013.

ثانيا – المبادرات على المستوى الهيكلي

1 – على مستوى الخطة الاستراتيجية

- أربع من أصل سبع وظائف إدارية تشغلها نساء في اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع
- إنشاء شبكة من الصحفيات للقيام بأنشطة التوعية وحشد التأييد في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع؛

- الاستفادة من مساهمات قائدات الرأي والجمعيات النسائية العاملة في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- تعميم مراعاة النهج الجنساني في تنفيذ استراتيجيات وعمليات نزع السلاح على الصعيد المجتمعي؛
- إدماج مكافحة العنف الجنسي والجنساني في برامج نزع السلاح على الصعيد المجتمعي عند المعابر الحدودية.

2 - على المستوى التشغيلي

- قادت إحدى الصحفيات أولى مبادرات حشد التأييد في مجال مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كوت ديفوار وساهمت هذه المبادرات في إنشاء اللجنة الوطنية؛
- شاركت نساء مشاركة مكثفة في الإجراءات التشغيلية المتعلقة بمعايير الإدارة الآمنة والمأمونة للأسلحة والذخائر في قوات الدفاع والأمن؛
- تشكل النساء نسبة كبيرة من جهات الاتصال لدعم نزع السلاح على الصعيد المجتمعي؛
- اختيرت منظمات غير حكومية تقودها نساء للقيام بحملات توعية في جنوب غرب كوت ديفوار.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[29 نيسان/أبريل 2024]

لقد أصبحت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة متعاظمة الأهمية. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي توفير متابعة فعالة للالتزامات الدولية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان تحقيق هذا الهدف.

وتؤيد كوبا إعلان ومنهاج عمل بيجين، ودعوته إلى ضمان السلام من أجل النهوض بالمرأة، واعترافه بالدور الذي تؤديه المرأة لصالح السلام ونزع السلاح العام والكامل، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وكفؤة.

وتلتزم كوبا بتعزيز التكافؤ الكامل للفرص للمرأة على جميع المستويات، بما يشمل صنع القرار فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وحققت كوبا إنجازات كبيرة في إدماج المرأة في مجالات العمل والتعليم والصحة والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، من بين أمور أخرى، نتيجة لتأثير السياسات العامة للثورة الكوبية التي وضعت لصالح السكان بشكل عام والنساء بشكل خاص. وتتجسد مشاركة المرأة الكوبية في الحياة السياسية في البلد من خلال الحضور النسائي الكبير في جميع أجهزة الدولة والحكومة الكوبية، بما في ذلك القوات المسلحة. وفي أعقاب الانتخابات التي أُجريت في 26 آذار/مارس 2023، بلغ عدد النساء المنتخبات 262 امرأة من

أصـل 470 نائبًا منتخبًا، أي ما يمثل نسـبة 55,74 في المائة. ويتجاوز هذا الرقم الأهداف التي حدَّدها منهاج عمل بيجين ويضع كوبا في المرتبة الثانية في العالم من حيث أعلى نسبة حضور للمرأة في هيئتها التشريعية[2].

وعلى الرغم من أوجه التقدم المحرز في هذا المجال، تدرك كوبا أهمية تعزيز مشـــاركة المرأة على جميع مسـتويات صـنع القرار، سـواء في المؤسـسـات الوطنية أو الدولية، فيما يتعلق بصـياغة السـياسـات المتعلقة بالمسائل المتصـلة بتعزيز السلام والأمن الدوليين. كما تؤكد كوبا من جديد التزامها بمواصـلة العمل من أجل النهوض بالمرأة وتمكينها في جميع مناحي المجتمع.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2024]

لعبت الحركات النسـوية والإنسـانية دورًا تأسـيسـيا في تطوير معايير واتفاقيات الحد من الأسـلحة. وتتماشى السياسة الخارجية النسوية الألمانية مع هذا التقليد وتسعى جاهدةً إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح المراعيين للاعتبارات الجنسانية. وتشمل شواغلها الأساسية ضمان الأمن البشري، وحماية السكان المدنيين، وخاصـة أكثر الفئات ضـعفاً، من العنف العشـوائي، وحماية جميع الناس من منظومات الأسـلحة اللاإنسـانية وأسلحة الدمار الشامل.

وفي ضوء ذلك، ألمانيا مقتنعة بأهمية منظور السياسة الخارجية النسوية في مجال تحديد الأسلحة. ويمكن أن تتأثر النسـاء والأطفال وكبار السن والمدنيون بشكل خاص بالأسـلحة الصـغيرة والألغام الأرضـية والذخائر العنقودية وأسلحة الدمار الشامل، أثناء القتال العسكري وبعده وأحياناً خارج سياقه.

ومن ثم فإن الســعي من أجل تحقيق المســاواة للنســاء والفتيات في جميع أنحاء العالم والاهتمام بالشواغل الخاصـة للفئات المهمَّشة يظلان أولويتين أساسيتين للحكومة الألمانية. وتسعى ألمانيا جاهدة لتعميم مراعاة المنظور الجنسـاني في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز صـكوك نزع السـلاح وعدم الانتشـار وتحديد الأسلحة، وضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع المشاريع التي تتلقى الدعم المالي من ألمانيا وزيادة مشاركة النساء في محافل صنع القرار ذات الصلة.

وتدعو ألمانيا على وجه الخصوص إلى إحراز مزيد من التقدم في الجهود الرامية إلى ضمان إشراك النسـاء والمتضـررين بشكل خاص من النزاعات المسـلحة في عمليات وضـع سياسـات تحديد الأسـلحة على المستويات الوطنية والأوروبية والدولية. وعلاوة على ذلك، ترى ألمانيا أنه يلزم إجراء بحوث مكثفة حول الأثر المراعي للخصـوصـيات الجنسـانية لمنظومات الأسـلحة، وخاصـة الأسـلحة النووية، وكذلك البيانات المصـنفة حسب نوع الجنس، من أجل فهم العواقب المحددة التي قد تترتب على استخدام منظومة الأسـلحة على فئات معينة. ويجب أيضًـا مراعاة الجوانب المتعلقة بالمسائل الجنسـانية فيما يتعلق بالاسـتخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصـطناعي. وستواصـل ألمانيا جهودها النشطة في المجال الهام لتحديد الأسـلحة لأغراض إنسـانية، وستواصل دعم النُهُج المراعية للاعتبارات الجنسانية في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة.

(2) Inter-Parliamentary Union, “Women in parliament in 2023: The year in review” (Geneva, 2024).

وتولي ألمانيا أولوية قصـــوى لقرار الجمعية العامة 55/77 ولقرار مجلس الأمن 1325 (2000) وخطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتدعو بقوة إلى تنفيذها.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

تُعلِّق الهند أهمية كبيرة على تعزيز المســـاواة بين الجنســـين والمشـــاركة المجدية للمرأة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وترحِّب الهند بما ورد في القرار 55/77 من تسليم بضرورة مواصلة تعزيز دور المرأة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ولا سيما بالحاجة إلى تيسير مشاركة وتمثيل المرأة في عمليات تقرير السياسات والتخطيط والتنفيذ المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

فالنزاعات المســـلحة لها تأثير مدمر على حياة المرأة وكرامتها. والطبيعة المتغيرة لتنفيذ الأعمال العدائية التي تتورَّط فيها جهات فاعلة مسـلحة من غير الدول قد وضـعت النسـاء والفتيات في السـياقات الإنسـانية الهشـة التي مزَّقتها الحروب أمام خطر جسـيم يتمثل في التعرُّض للعنف والتمييز. وتدرك الهند أن التصدي لهذه التحديات المعقدة يتطلب توطيد التعاون والتآزر والتنسيق بين الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية ذات الصلة من خلال محافل متعددة وبطريقة مستدامة.

وتشـارك الهند مشـاركة فاعلة في مختلف محافل الأمم المتحدة التي تسـتثمر في المسـاواة بين الجنسين وتعجل بإحراز تقدم نحو تحقيقها، وكانت من بين المساهمين الرئيسيين في عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) منذ إنشائها. وشغلت المرأة مناصب قيادية في وزارتي الخارجية والدفاع في الهند وقادت جهود الهند في مجال نزع السـلاح وتحديد الأسـلحة. وتعمل الهند على نحو وثيق مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة للنهوض بدور المرأة ومشاركتها في المسائل المتصلة بالأمن الدولي. وكانت مساهمة الهند بوحدة الشرطة المشكلة من الإناث التي نشرت في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أول مساهمة بوحدة نسائية على الإطلاق في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام، وأشـيد بها كنموذج يحتذى به عندما انتهت البعثة في آذار/مارس 2018.

وقد تفوقت الهنديات في الأمم المتحدة وفي مختلف المنظمات الدولية، وشـغلن مناصـب بارزة كمفاوضات، بما في ذلك الجهود الممتازة التي بذلتها هانسا ميهتا كمندوبة الهند في لجنة حقوق الإنسان في الفترة 1947–1948، والولاية التي تبوأتها فيجاي لاكشـمي باندیت كأول امرأة تتولى رئاسـة الجمعية العامة في عام 1953. وعلى مر العقود، مثّلت عدة سـفيرات باقتدار الهند في مختلف المحافل المتعددة الأطراف المعنية بمسـائل نزع السـلاح والأمن الدولي، بما في ذلك مؤتمر نزع السـلاح، ومنظمة حظر الأسـلحة الكيميائية، ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويسـرُّ الهند أن تلاحظ أن خبيرتها المشـاركة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بسـجل الأمم المتحدة للأسـلحة التقليدية، موانبوي سـياوي، ترأسـت دورات الفريق خلال الفترة 2022-2023 وقادت الفريق لاعتماد تقرير بتوافق الآراء.

وتؤمن الهند إيمانا راسخا ببناء القدرات لاستكمال مختلف الجهود الشاملة لعدة قطاعات في سياق تعزيز مشاركة المرأة ودورها الفاعل في قضايا السلام والأمن. وتشجع الهند بنشاط مشاركة الدبلوماسيات في

الزمالة السنوية لشؤون نزع السلاح والأمن الدولي التي أطلقتها في عام 2019، واستضافت دورات متخصِّصة للضابطات العسكريات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مركز الأمم المتحدة لحفظ السلام في نيودلهي، كما أخذت زمام المبادرة في استضافة دورات تدريبية متخصِّصة تتعلق بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح لحفظة السلام. ومن دواعي سرور الهند أن تلاحظ الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية وتعزيز مشاركة المرأة مشاركة متساوية في مختلف محافل وصكوك نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤيد الهند عددا من قرارات الجمعية العامة وتقارير أفرقة الخبراء الحكوميين المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي التي تحضُّ المجتمع الدولي على تحقيق هذا الهدف.

وساهمت ضابطات الجيش الهندي بفعالية في مجال إدارة الذخيرة العالمية. وقادت المقدّم بريتي كانوار ورشة عمل للموظفات الفنيات في مجال التسليح والذخيرة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، حول الامتثال للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، وشاركت في حلقة عمل نظَّمها مكتب شؤون نزع السلاح في شباط/فبراير 2023، حول المشاركة الفعالة للمرأة في إدارة الذخيرة. وسلَّطت الضوء على ريادة الهند في منح فرص وظيفية وتدريبية متكافئة للضابطات في مجال التدريب والتطور كضابطات فنيات في مجال التسليح والذخيرة. واعترفت المشاركات الأخريات بأن حديثها كان مصدر إلهام للعديد من النساء للسعي إلى تولي أدوار قيادية في القوات المسلحة.

واستمراراً لالتزامها تجاه مشاركة المرأة في البرامج التي تقودها الأمم المتحدة، رشَّحت الهند مرة أخرى ضابطتين في الجيش للمشاركة في الدورة التدريبية لبرنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة للضابطات الفنيات في مجال التسليح والذخيرة حول المبادئ التوجيهية الفنية الدولية بشأن الذخيرة، والمقرر عقدها في تموز/يوليه 2024.

وتظل الهند على أهبة الاستعداد للإسهام في بذل مزيد من الجهود الدولية المتعلقة بالجوانب المعيارية والعملية لتعزيز مشاركة المرأة ودورها في نزع السلاح والأمن الدولي.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[29 أيار/مايو 2024]

إن وجود منظور جنساني في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة أمر ضروري لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلِّها، وفي المفاوضات، وبناء السلام وحفظ السلام، ومواجهة الأزمة الإنسانية، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وفي المكسيك، تشغل النساء مناصب رفيعة في مختلف الوزارات، بما في ذلك وزارة الخارجية، حيث تتولى امرأة رئاسة مكتب تنسيق شؤون نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وقدَّمت حكومة المكسيك، في عام 2021، تماشيًا مع سياستها الخارجية النسوية، خطة العمل الوطنية لمتابعة قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن لتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في منع نشوب النزاعات والجهود الرامية إلى نزع السلاح وإعادة الإدماج وتحديد الأسلحة. وتقدِّم المكسيك تقارير سنوية عن الامتثال لخطة العمل الوطنية.

وتمثل النساء حاليا نسبة تناهز 35 في المائة من الأفراد المكسيكيين المنتشرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الفترة ما بين منتصف عام 2022 ومنتصف عام 2024، نشرت 13 امرأة من القوات المسلحة المكسيكية كحفظة سلام. وبدعمٍ من صندوق مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في القوات النظامية لعمليات السلام، قدَّمت المكسيك تقريراً في عام 2023 عن العقبات التي تواجهها النساء المكسيكيات في قطاع الأمن، واقترحت توصيات لتعزيز السياسات والعمليات المؤسسية بغية ضمان وصول مزيد من النساء إلى المناصب القيادية وزيادة مشاركتهن في عمليات حفظ السلام.

وتسعى المكسيك إلى فهم أفضل لآثار العنف المسلح، وخاصة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على النساء والفتيات. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم بإعداد خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وتعزيز جمع البيانات المصنَّفة حسب الجنس والسن، ووضع معايير وطنية لتقييم المخاطر بهدف منع العنف المسلح ضد النساء.

أولا - الإجراءات المتخذة على المستوى الدولي والإقليمي

- **معاهدة حظر الأسلحة النووية**

  - تولت المكسيك دور مركز التنسيق للمسائل الجنسانية اعتبارًا من الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام 2023.

- **الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية**

  - ستترأس الممثلة الدائمة للمكسيك لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية في أيلول/سبتمبر 2024.

- **المدرسة الصيفية بشأن نزع السلاح النووي**

  - منذ عام 2013، تنظم المكسيك هذه المدرسة للدبلوماسيات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز مشاركة النساء الدبلوماسيات.

- **ورشة العمل الإقليمية للأمريكتين بشأن معاهدة تجارة الأسلحة**

  - في شباط/فبراير 2024، نظمت المكسيك ومنظمة تحديد الأسلحة (Control Arms) حلقة عمل لتدريب المسؤولين على تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة من منظور جنساني.

- **مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة**

  - في عام 2023، شاركت المكسيك في تقديم ورقة عمل حول العنف المسلح القائم على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

- **مراجعة المبادئ التوجيهية الإقليمية**

  - تشارك المكسيك في عملية تنقيح المبادئ التوجيهية لمنع العنف الجنساني باستخدام الأسلحة النارية، التي تنسقها منظمة الدول الأمريكية.

- **دعم الباحثات والخبيرات**

– أيَّدت المكسيك تعيين باحثة من الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك مديرةً لشعبة نظام الرصد الدولي التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومشاركة خبيرات في فريق الخبراء الحكوميين المكلف بمتابعة النظر في المسائل المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي.

ثانيا – الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني

- **الشبكة الأيبيرية – الأمريكية للوسيطات**

– في عام 2023، أطلقت وزارة الخارجية والمعهد الوطني للمرأة هذه الشبكة لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة.

- **استراتيجية شبكات النساء بانيات السلام**

– في إطار هذه الاستراتيجية التي روَّج لها المعهد الوطني للمرأة والأمانة التنفيذية لنظام الأمن العام المكسيكي، أنشأت منظمة "النساء بانيات السلام" 600 1 شبكة بمشاركة أكثر من 000 30 امرأة، منذ عام 2020. وتتواءم هذه الشبكات مع خطة التنمية الوطنية وخطة العمل الوطنية لمتابعة قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

- **برنامج "نعم لنزع السلاح، نعم للسلام"**

– جرى في إطار هذا البرنامج الذي يُنفَّذ في مدينة مكسيكو منذ عام 2019 تسليم أكثر من 627 8 سلاحا ولعبة نارية، بمشاركة كبيرة من النساء.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2024]

تؤكد حكومة ترينيداد وتوباغو من جديد التزامها الكامل بتحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وفي هذا السياق، تولت ترينيداد وتوباغو منذ عام 2010 الإشراف على تقديم قرار للجمعية العامة بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة للتأكيد على الحاجة الملحة إلى تعزيز المساعي لضمان تمثيل المرأة على قدم المساواة في جميع المجالات، بما في ذلك على جميع مستويات عمليات صنع القرار في مجال السلام والأمن. ومع اقتراب المجتمع الدولي من منتصف الطريق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تواصل ترينيداد وتوباغو إعطاء الأولوية لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دبلوماسية نزع السلاح.

وإن ربط قرار الجمعية العامة 55/77 بالخطط ذات الصلة، بما يشمل الإجراءين 36 و 37 من وثيقة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، يتيح التنفيذ الفعال للأهداف الواردة في القرار المذكور. وترحب ترينيداد وتوباغو بالصلات الواردة في قرار الجمعية العامة 55/77 بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، الذي يعترف بدور المرأة، بما في ذلك دورها كقائدة ووسيطة في منع نشوب النزاعات والتصدي

للنزاعات وعمليات السلام، والصلات بأهداف التنمية المستدامة التي تكتسب أهمية لتعزيز المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وترى ترينيداد وتوباغو، بوصفها بلدا يواجه تحديات هائلة فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النارية غير المشروعة وذخائرها وما يترتب على ذلك من زيادة العنف المسلح داخل حدودها، أن من الأهمية بمكان تعزيز مبادرات في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل تركز الاهتمام على المساواة بين الجنسين في صون السلام والأمن وتعزيزهما.

واتخذت ترينيداد وتوباغو عددا من الخطوات لتنفيذ قرار الجمعية العامة 55/77، تشمل ما يلي:

- في أيار/مايو 2024، شاركت حكومة ترينيداد وتوباغو في استضافة اجتماع خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن في منطقة البحر الكاريبي مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وخطة تأمين مستقبلنا.
- ارتقت النساء إلى رتب عليا في دائرة شرطة ترينيداد وتوباغو وقوة دفاع ترينيداد وتوباغو؛ فعلى سبيل المثال، تشغل امرأة حاليا منصب مفوض الشرطة، وهو أعلى منصب في جهاز شرطة ترينيداد وتوباغو.
- توسَّعت الوحدة المعنية بالعنف الجنساني التابعة لدائرة شرطة ترينيداد وتوباغو، منذ إطلاقها في عام 2020، لتشمل شعب الشرطة التسع كلها على نطاق البلاد، مع وضع الاستمرار في التدريب وبناء القدرات في الصدارة. ويشمل التدريب حلقات عمل وجلسات توعية بشأن العنف الجنساني والقانون، وبشأن التحقيق في العنف الأسري والجرائم الجنسية.
- شرعت ترينيداد وتوباغو في تنفيذ مبادرات لبناء القدرات، تشمل شراكات استراتيجية مع وكالات مثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعاون المركز الإقليمي مع وزارة الأمن الوطني لاستضافة حلقات دراسية في بورت أوف سبين حول منع العنف المسلح ضد المرأة من خلال تحديد الأسلحة.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، صدّقت ترينيداد وتوباغو على عدد من الصكوك الدولية وبرامج الأمم المتحدة المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تعزز بفعالية مشاركة المرأة، وهي تنفذها حاليا، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة التي كانت أول صك ملزم قانونا يعترف بالصلة بين تجارة الأسلحة الدولية والعنف الجنساني، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وترحب ترينيداد وتوباغو بالمساهمات المهمة لوكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني في إجراء البحوث وتعزيز الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وتؤكد ترينيداد وتوباغو من جديد التزامها بالنهوض بالمرأة وتمكينها وتلتزم بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء والشركاء على الصعيدين الإقليمي والعالمي لضمان المشاركة الكاملة للمرأة على جميع المستويات، بما في ذلك صنع القرار، وفي جميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وتعزيز مشاركة النساء كشريكات على قدم المساواة في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. وستواصل

ترينيداد وتوباغو تأييدها بقوة للمبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى النهوض بتحقيق هذه الأهداف، وهي تشجع بقوة الدول الأعضاء على الإبلاغ عن تقدُّمها المحرز في مجال المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

ثالثا - الردود الواردة من منظومة الأمم المتحدة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيار/مايو 2024]

برنامج الزمالات ماري سكلودوفسكا - كوري وبرنامج ليز مايتنر

تنفّذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) برنامجين في القطاع النووي يهدفان إلى اجتذاب المزيد من النساء واستبقائهنّ وتطويرهنّ مهنياً. وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنشاط، من خلال برنامج زمالات ماري سكلودوفسكا-كوري وبرنامج ليز مايتنر التابعين لها، على تعزيز المساواة بين الجنسين والتنوع وتساهم في إنشاء قوة عاملة شاملة للجميع في قطاع الصناعة النووية.

واعترافا بالدور الحيوي للتعليم في إنشاء رافد قوي من المهنيات الشابات، واصل برنامج زمالات ماري سكلودوفسكا - كوري، في الفترة 2022-2023، دعم الشابات اللواتي يدرسن في المجالات المرتبطة بالمجال النووي ذات الصلة بمهمة الوكالة المتمثلة في النهوض بالاستخدامات المأمونة والآمنة والسلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، مثل الهندسة النووية، وتصاميم المفاعلات المتطورة، والفيزياء والكيمياء النووية، والطب النووي، وتقنيات النظائر، والبيولوجيا الإشعاعية، والسلامة النووية، والأمن النووي وعدم الانتشار، والقانون النووي، على سبيل المثال لا الحصر.

ويقدم برنامج الزمالات ماري سكلودوفسكا - كوري سنويا منحا دراسية وفرصاً للتدريب لعدد متزايد من الطالبات من الدول الأعضاء في الوكالة لدخول المجالات المتصلة بالميدان النووي في قطاع الصناعة النووية، بحيث يسهم في تحقيق التوازن بين الجنسين وفي التقدم التكنولوجي والاقتصادي. وتتيح فرص التدريب التي تيسرها الوكالة تطبيق المعارف بشكل ملموس، والقدرة على التصدي للاحتياجات التكنولوجية والعلمية في المجال النووي وتلبيتها على نحو فعال، في أعقاب المشاركة في هذا البرنامج.

وتلقى برنامج الزمالات ماري سكلودوفسكا - كوري، منذ إطلاقه عام 2020، 271 2 طلبا. وتم اختيار ما مجموعه 560 طالبة يمثلن 121 دولة عضوا، ويدرسن في 72 بلدا حول العالم. وفي عام 2023، تم اختيار 200 طالبة - وهو أكبر عدد في دورة لتقديم الطلبات حتى الآن.

وفي إطار برنامج زمالات ماري سكلودوفسكا - كوري، كانت 203 طالبات قد أكملن، بحلول نهاية نيسان/أبريل 2024، برنامج الماجستير الخاص بهن وأُلحقت 110 طالبات لمتابعة تدريب بتيسير من الوكالة.

وتلقى برنامج زمالات ماري سكلودوفسكا - كوري حتى نيسان/أبريل 2024 تعهدات بقيمة 11,9 ملايين يورو، وكذلك مساهمات عينية لرعاية 73 طالبة. وتشمل الجهات المانحة الاتحاد الأوروبي،

و 23 دولة عضوا، ومؤسستين من مؤسسات الدول الأعضاء، وشريكين من القطاع الخاص من الأوساط الصناعية، ومؤسسة أكاديمية واحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الوكالة في عام 2023 برنامج ليز مايتنر لتعزيز التطوير الوظيفي واستبقاء النساء في المجال النووي. ويوفر البرنامج للنساء المهنيات في بداية حياتهن المهنية ومنتصفها فرصا للمشاركة في برنامج زيارات مهنية لعدة أسابيع من أجل تطوير مهاراتهن التقنية والشخصية. ويستغرق برنامج الزيارات فترة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع ويضم عددا يتراوح بين 10 إلى 15 من المهنيات الزائرات في كل فوج.

وفي عام 2023 وأوائل عام 2024، نفَّذت الوكالة ثلاثة برامج للزيارات المهنية كان اثنان منها في الولايات المتحدة الأمريكية وواحد في جمهورية كوريا. وشاركت ست وثلاثون امرأة مهنية في بداية حياتهن المهنية ومنتصفها في الزيارات المهنية لبرنامج ليز مايتنر التي ركزت على عمليات استغلال الطاقة النووية ونمذجة المفاعلات النووية وعمليات المحاكاة والأنشطة ذات الصلة.

ويدعم برنامج زمالات ماري سكلودوفسكا – كوري وبرنامج ليز مايتنر أهداف التنمية المستدامة لتمكين المرأة في المجال النووي، من خلال أنشطة محددة الأهداف، بما يشمل التعليم والتدريب، وهما يتماشيان مع السياسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيار/مايو 2024]

أظهرت الأبحاث التي أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل مزمن في عمليات الأمن الدولي، إذ توجد امرأة دبلوماسية فقط من كل ثلاثة دبلوماسيين معتمدين لدى محافل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. ويمكن أن يؤدي نقص تمثيل المرأة إلى تعزيز القوالب النمطية التي تُقلِّل من قيمة خبرات المرأة وتؤدي إلى حلقة مفرغة حيث يستمر استبعاد وجهات نظر ومعارف شرائح كبيرة من السكان.

ويتتبع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشكل منهجي التوازن بين الجنسين في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ويتيح البيانات في مركزه الخاص بالمنظور الجنساني ونزع السلاح[(1)]. وكشفت الدراسة الاستقصائية لسبعة اجتماعات كبيرة متعددة الأطراف في عام 2022 أن النساء يشكلن في المتوسط نسبة 34 في المائة من الدبلوماسيين المعتمدين لدى محافل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويمثل ذلك زيادة متواضعة مقابل 32 في المائة في عام 2018. وتؤكد الدراسة الاستقصائية ضرورة اتخاذ إجراءات لدعم مشاركة المرأة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وأجرى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تحقيقاً حول حالة مشاركة المرأة في الأدوار الفنية لتحديد الأسلحة. وكما هو وارد في المنشور المعنون "*المرأة في إدارة الأسلحة: وجهات نظر لزيادة المشاركة*

(1) انظر الرابط التالي: https://unidir.org/tools/gender-disarmament-hub/.

المجدية للمرأة في إدارة الأسلحة والذخيرة"[2]، تبين أن الفجوة بين الجنسين أوسع في الأدوار الفنية، حيث تمثل النساء أقل من 12 في المائة من المشاركين في التدريب على إدارة الأسلحة والذخيرة. ولا تزال النساء يواجهن عوائق، مثل القوالب النمطية الجنسانية، والتمييز، والافتقار إلى البنية التحتية الملائمة، وعدم المساواة في فرص الحصول على التدريب، والتحيز الواعي وغير الواعي.

وسعيا للتوصل إلى فهم أفضل لما يصلح لتحسين مشاركة المرأة، أعدَّ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دراسة استقصائية ووزَّعها على المنظمات المعنية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. واستناداً إلى الخبرة العملية التي شاركتها الجهات المجيبة على الدراسة الاستقصائية، نشر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تقريراً بعنوان "أفضل الممارسات لتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال تحديد الأسلحة التقليدية: نتائج الدراسة الاستقصائية"[3]. وأظهرت الدراسة الاستقصائية مستوى جيدا من الاهتمام والوعي بمسائل المساواة بين الجنسين بين المنظمات الناشطة في هذا المجال. ويجري تنفيذ ممارسات متميزة لتحسين التوازن بين الجنسين وتحويل بيئة العمل بحيث تصبح أكثر احتضانا للجميع من قبيل ما يلي: توجيهات بخصوص المساواة في الإدارة العامة؛ ترتيبات عمل مرنة؛ أهداف ومؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة زمنيا؛ وتعهدات بتحقيق تكافؤ الجنسين في أفرقة النقاش؛ والتواصل المراعي للاعتبارات الجنسانية.

وفيما يتعلق بالعمليات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، كان التدخل الذي حقَّق أكبر قدر من النجاح في زيادة مشاركة المرأة هو زمالة المرأة في الأمن الدولي والفضاء الإلكتروني[4]، التي أنشأتها مجموعة من الدول لدعم المشاركة المتساوية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للفترة 2021–2025. وفي غضون سنتين فقط، ارتفع مستوى مشاركة المرأة في هذا المنتدى بشكل ملحوظ، حيث إن نصف البيانات الرسمية تقريبًا أدلت بها نساء. وهذا أمر غير مسبوق في الاجتماعات المتعددة الأطراف بشأن الأمن الدولي التي لا تشكل فيها أصوات النساء في المتوسط أكثر من 30 في المائة من البيانات التي يُدلى بها.

واستلهامًا لهذه المبادرة الناجحة، أطلق معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح النسخة التجريبية من زمالة المرأة في الذكاء الاصطناعي[5] في عام 2024. ومن خلال دعوة مفتوحة لتقديم الطلبات، اختار معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح 31 دبلوماسية للمشاركة في برنامج تدريبي لمدة أسبوع في جنيف. والهدف من هذا البرنامج هو تزويد المشاركات بالمعارف والمهارات والموارد الأساسية اللازمة للانخراط بفعالية في المناقشات متعددة الأطراف حول الذكاء الاصطناعي في مجال السلام والأمن الدوليين.

(2) انظر الرابط التالي: https://unidir.org/publication/women-managing-weapons/.

(3) انظر الرابط التالي: https://unidir.org/publication/best-practices-for-promoting-gender-equality-in-conventional-arms-control-survey-results/.

(4) انظر الرابط التالي: https://eucyberdirect.eu/good-cyber-story/women-and-international-security-in-cyberspace-fellowship.

(5) انظر الرابط التالي: https://unidir.org/unidir-launches-women-in-ai-fellowship.

مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2024]

ملاحظات عامة

منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار 55/77 في عام 2022، واصلت الدول الأعضاء تعزيز مراعاة القضايا الجنسانية ودور المرأة في جميع مراحل عمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وفي معظم محافل الأمم المتحدة لنزع السلاح في الفترة 2022-2023، شكلت النساء نسبة تتراوح بين 30 و 40 في المائة من المندوبين المسجَّلين لحضور الاجتماعات، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالسنوات السابقة، على الرغم من أن تمثيل النساء كان أقل بشكل عام كمتكلمات ورئيسات وفود. وفي اللجنة الأولى عام 2023، بلغت نسبة المداخلات التي قدَّمتها نساء 29 في المائة.

وفي الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للفترة 2021-2025، بلغت نسبة المداخلات التي تدلي بها نساء 49 في المائة في عام 2023، حيث ساهمت زمالة المرأة في الأمن الدولي والفضاء الإلكتروني بشكل مباشر في التقدم نحو تحقيق تكافؤ الجنسين.

وفي اللجنة الأولى، أدلي ببيانات مشتركة حول القضايا الجنسانية ونزع السلاح في عامي 2022 و 2023 من قبل 78 و 86 دولة على التوالي. ووردت إشارات إلى القضايا الجنسانية في 38 في المائة من القرارات في عام 2023، بزيادة عن نسبة 30 في المائة في عام 2022.

وعزَّزت الدول التزاماتها بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات نزع السلاح. ووافقت الدول على اعتماد تدابير عملية المنحى خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، اعترافا بالأدوار والمعايير والتوقعات الجنسانية المرتبطة بشراء أسلحة غير قانونية[1]. واعتُمد إطار عالمي جديد لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها (A/78/111، المرفق)، التزمت فيه الدول بتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في إدارة الذخيرة. وأقرّ الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها للفترة 2021-2025 بتأثير "الفجوة الرقمية بين الجنسين" وأكد الحاجة إلى بذل جهود لبناء القدرات المراعية للمنظور الجنساني في مجال الفضاء الإلكتروني في تقريره المرحلي السنوي الثاني (A/78/265). وفي الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، أكدت الدول من جديد قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، بما في ذلك أثرها غير المتناسب على النساء والفتيات، وعيَّنت المكسيك جهة التنسيق التالية المعنية بالمسائل الجنسانية لتنسيق تنفيذ الأحكام الجنسانية في المعاهدة.

وكانت الصلة بين الأسلحة والعنف الجنسي والجنساني محط تركيز، كما هو مبين في تقريري الأمين العام السنويين عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (S/2022/272 و S/2023/413) والنظر

(1) اعتمدت الوثيقة الختامية بتوافق الآراء في 28 حزيران/يونيه 2024. ونأى الاتحاد الروسي بنفسه عن النتائج المتعلقة بالمسائل الجنسانية.

في هذه المسألة في المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في نيسان/أبريل 2024.

عمل مكتب شؤون نزع السلاح

واصل مكتب شؤون نزع السلاح إدماج الأبعاد الجنسانية بشكل منهجي في أنشطته. ودعم أيضا قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات وبرامج مراعية للمنظور الجنساني في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وتمتين الترابط بين نزع السلاح والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي عام 2022، أطلق المكتب مشروعا متعدد السنوات مموَّلا من الاتحاد الأوروبي لدعم برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة الذي يضم المنظور الجنساني كإحدى ركائز المشروع الثلاث. وأطلق المكتب دورة دراسية بوتيرة محددة ذاتيا على الإنترنت بعنوان "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة" على لوحته لمتابعة التثقيف في مجال نزع السلاح. وفي إطار شبكة الخبيرات في مجال إدارة الذخيرة، أقام برنامج الضمانات المعزَّزة التابع للمكتب شراكة مع حكومة النمسا والفريق الاستشاري المعني بإدارة الذخيرة لتنظيم دورة تدريبية دولية للخبيرات التقنيات في مجال الذخيرة حول المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. وأطلق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورات متخصِّصة في مجال التحقيقات في الأسلحة النارية من منظور جنساني، ونفذ مركزا الأمم المتحدة الإقليميان للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ وفي أفريقيا حلقات عمل ودورات تدريبية بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة المراعي للمنظور الجنساني.

وعزَّز المكتب جهوده الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة من خلال جمع البيانات والمنح الدراسية والزمالات، بما في ذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح. ودعم المكتب كذلك مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال في الأنشطة التدريبية التي نظَّمها، بما يشمل مجالات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وأسلحة الدمار الشامل، حيث بلغت نسبة النساء 44 في المائة في المتوسط من المشاركين في عامي 2022 و 2023.

وأبرزت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح قضايا المساواة بين الجنسين ونزع السلاح من خلال ملاحظاتها ومشاركاتها الرسمية وواصلت توفير القيادة لتنفيذ سياسة المكتب في مجال المساواة بين الجنسين[2].

(2) انظر الرابط التالي: https://disarmament.unoda.org/unoda-gender-policy-2021-2025/.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيار/مايو 2020]

يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) بتقييم أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على النساء والفتيات في سياق جرائم القتل. وفي عام 2023، نشر المكتب موجزًا بحثيًا عن جرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني (قتل الإناث/قتل النساء)[1]. وعلاوة على ذلك، تتضمن *الدراسة العالمية حول جرائم القتل لعام 2023* التي أعدَّها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بحثا وتحليلا متعمقين حول الأبعاد الجنسانية لجرائم القتل، بما في ذلك دور الأسلحة النارية في العنف الجنساني[2].

ويمثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني أولوية شاملة لعدة قطاعات في الركائز الخمس للبرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية التابع للمكتب: (أ) صوغ التشريعات والسياسات المتعلقة بمسائل الأسلحة النارية؛ (ب) تنفيذ تدابير وقائية وأمنية وتنظيمية لمنع تحويل الأسلحة القانونية إلى مسلك غير مشروع وإساءة استخدامها لأغراض غير مشروعة؛ (ج) تعزيز تدابير العدالة الجنائية للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والجرائم المتصلة به؛ (د) التعاون الدولي وتبادل المعلومات؛ (هـ) تحديد ورصد تدفقات الأسلحة النارية غير المشروعة من أجل استحداث قاعدة أدلة لاتخاذ القرارات السياساتية والعملياتية.

وتشمل هذه الجهود إجراء بحوث عن البعد الجنساني للإجرام المتصل بالأسلحة النارية ووضع نموذج تدريبي لتعزيز المنظورات الجنسانية في جميع الأنشطة. وعلاوة على ذلك، يجري وضع استراتيجية للبرمجة المراعية للمنظور الجنساني لمعالجة البعد الجنساني للجرائم المتصلة بالأسلحة النارية من منظور النساء، ليس بوصفهن ضحايا فحسب، بل أيضا بوصفهن مجرمات وعناصر تغيير.

وتشمل التدابير العملية المتخذة في إطار البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية ما يلي:

- تيسير تمثيل الخبيرات ومنظمات المجتمع المدني النسائية عند تقديم الدعم في مجال صياغة التشريعات بشأن إدماج بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في القانون الوطني، من أجل ضمان أن تكون القوانين ذات الصلة بالأسلحة النارية مراعية للاعتبارات الجنسانية. ويشمل ذلك تعزيز حظر حيازة الأسلحة النارية على الأشخاص الذين أدينوا بجرائم تتعلق بالعنف الجنسي أو عنف العشير أو الأذى البدني. وعلاوة على ذلك، بدأ المكتب في إدماج التحليل الجنساني في الاستعراضات التشريعية والدعم المقدم لمهام الصياغة.

(1) UNODC and United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), “Gender-related killings of women and girls (femicide/feminicide): global estimates of female intimate partner/family-related homicides in 2022” (2023)، متاح على الرابط التالي: www.unodc.org/documents/data-and-analysis/briefs/Femicide_brief_2023.pdf.

(2) UNODC, *Global Study on Homicide 2023* (Vienna, 2023), available at www.unodc.org/documents/data-and-analysis/gsh/2023/Global_study_on_homicide_2023_web.pdf.

- تشجيع النساء على الانضمام إلى مؤسسات العدالة الجنائية الوطنية، مع التركيز على الاتجار بالأسلحة والعنف المسلح.
- تعزيز مشاركة الممارِسات ومساهمتهن في أنشطة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك الدورات التدريبية، ودور المرأة في سلطات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية لمكافحة الاتجار.
- جمع بيانات مصنَّفة حسب نوع الجنس عن مسائل مثل الخصائص الديمغرافية المتصلة باستخدام الأسلحة النارية في جرائم العنف، وعن الأفراد الذين ألقي القبض عليهم أو حوكموا أو أدينوا بتهمة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية[3]، بغية فهم البعد الجنساني لهذا الاتجار من منظور الجناة. وستصدر دراسة عالمية بعنوان "الأبعاد الجنسانية للإجرام المرتبط بالأسلحة النارية" في عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، ستتضمن دراسة عالمية جديدة عن الأسلحة النارية (من المقرر إعدادها خلال الفترة 2024-2025) فصلاً عن الأبعاد الجنسانية للاتجار بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة.
- توعية السلطات والعاملين في المجال التربوي فيما يتعلق بالبعد الجنساني للعنف المسلح، ولا سيما جرائم القتل، من خلال مبادرة المكتب للتعليم من أجل الجامعات[4].

رابعا - الردود الواردة من منظمات دولية أخرى

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيار/مايو 2024]

تشكل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إطارا أساسيا للسياسات والتنفيذ، يؤدي إلى زيادة قدرة المجتمعات على الصمود، وإلى مجتمعات أكثر سلاما، وإلى كفالة حقوق النساء والفتيات، عند تنفيذه. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تتسق الجهود الحالية والمقبلة في مجال الوقاية والاستجابة والتعافي مع حقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن وتجاربهن.

والاتحاد الأوروبي من أشدِّ المؤيدين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) وقرارات متابعته التي تشكل مضمون الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويُعدُّ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولويات متداخلة مهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا بتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع أعمال عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، ويكرِّر تأكيد هذا الالتزام أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة.

ويتعهد الاتحاد الأوروبي، في إطار استراتيجيته لمكافحة الأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وذخائرها، التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، بتعميم مراعاة منظور جنساني في إعداد المشاريع الجديدة المتعلقة بمكافحة العنف المسلح وتحديد الأسلحة الصغيرة بشكل

(3) في إطار مبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لرصد تدفقات الأسلحة غير المشروعة، من المقرر تنقيح استبيان تدفقات الأسلحة غير المشروعة مع تحديث الأسئلة المراعية للاعتبارات الجنسانية في عام 2024.

(4) متاحة على الرابط التالي: https://sherloc.unodc.org/cld/en/education/tertiary/index.html.

عام، وتبادل الممارسات الجيدة في هذا الصدد. ومنذ اعتماد الاستراتيجية الجديدة، أصبحت جميع مشاريع المساعدة الجديدة تُدمِج بصورة منهجية منظورات المساواة بين الجنسين من خلال تقديم المشورة التقنية والخبرة التقنية، وإعداد المنتجات المعرفية و/أو التدريب.

ويدعم الاتحاد الأوروبي عالمية الانضمام إلى اتفاقيات عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وتنفيذها عن طريق مشاريع مكرَّسة (قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي) تراعي بصورة منهجية البعد الجنساني. وبموجب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2019/97 (CFSP) دعما لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، نُظِّمت حلقات دراسية لجمع الشباب من بلدان الجنوب. وسيُولى اهتمام خاص لتشجيع مشاركة الشابات من بلدان الجنوب. وبموجب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2019/538 (CFSP) دعما لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، شملت الأنشطة منتدى للنساء حول الاستخدامات السلمية للكيمياء، ودورة دراسية بشأن تطوير المهارات التحليلية الأساسية لفائدة النساء. وتحت مظلة المبادرة الرئيسية للشراكة العالمية للتخفيف من التهديدات البيولوجية في أفريقيا، تموّل مبادرة مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية حلقة عمل تدريبية في مجال الأمن البيولوجي وإدارة تفشي الأمراض، مخصصة للنساء الأفريقيات لتمكينهن من المشاركة أثناء الأزمات الصحية.

وبالإضافة إلى دعم المشاريع ذات التركيز الجغرافي المحدد، يدعم الاتحاد الأوروبي أيضا اتباع نهج عالمي لزيادة المعارف وبناء القدرات في مجال الترابط بين المسائل الجنسانية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وشرع مكتب شؤون نزع السلاح في تنفيذ مشروع بموجب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2018/2011 (CFSP) دعما للسياسات والبرامج والإجراءات المراعية للمنظور الجنساني في سياق مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها، تمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقام المشروع بتمويل أنشطة من قبيل دورة تدريب إلكترونية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة لفائدة موظفي الأمم المتحدة وأوساط الممارسين الأوسع نطاقا. وبموجب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2022/1965 (CFSP)، من خلال مشروع نفَّذه مكتب شؤون نزع السلاح، يدعم الاتحاد الأوروبي الأنشطة الرامية إلى اتباع نهج ثلاثي للنهوض بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعوَّل عليها. ويركز قرار مجلس الاتحاد الأوروبي على التطورات الاستشرافية في السياسات العالمية في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ والتنفيذ الفعلي لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وسياسات وبرامج تحديد الأسلحة الصغيرة المراعية للمنظور الجنساني.

ويثني الاتحاد الأوروبي على وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وعلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني، لما تبذله من جهود يُسترشد بها في المناقشات داخل آلية نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأثر بعض الأسلحة على المساواة بين الجنسين.

ويشجع الاتحاد الأوروبي تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، مع إيلاء اهتمام خاص للمادة 7 التي تقتضي من الدول أن تأخذ في الحسبان خطر استخدام الأسلحة أو غيرها من الأصناف في ارتكاب أعمال العنف الجنساني الخطيرة ضد النساء، أو تيسير ارتكابها. ويمكن أن يسهم التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، على النحو المبين في الغاية 5-2 من أهداف التنمية المستدامة.

والتزم المجلس، في استنتاجاته المؤرخة 27 أيار/مايو 2024 بشأن موقف الاتحاد الأوروبي من مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (نيويورك، 18 إلى 28 حزيران/يونيه 2024)، بدعم النهج المراعي للاعتبارات الجنسانية في مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واعترف بالآثار المتباينة للعنف المسلح على النساء والرجال والفتيات والفتيان، وتعزيز دور المرأة في تنفيذ برنامج العمل والتحليل الجنساني في إجراءات تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كشرط لفعاليتها.

وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[16 أيار/مايو 2024]

في عام 2021، اعتمد المؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتوافق الآراء، ولأول مرة، قراراً بعنوان "المسائل الجنسانية وعدم الانتشار ونزع السلاح"، (CG/Res.05/2021) يعترف بالمساهمة القيّمة للمرأة في المنطقة في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية، وفي تعزيز السلام، ويسلّم بأنه في حين يشارك النساء والرجال بطرق مختلفة في عدم الانتشار ونزع السلاح، فالمشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للجميع ضرورية لتعزيز السلام والأمن.

وقد انتشرت الأحكام التي اعتمدت في تلك المناسبة من خلال إدراج منظور جنساني في أنشطة مختلف هيئات الوكالة ودعواتها وبرامجها، التي تروِّج لها كل من الأمانة والدول الأعضاء.

ومنذ اعتماد القرار الأول بشأن المساواة بين الجنسين في عام 2021، كان معظم كادر المهنيين الشباب الذين يقدِّمون الدعم لعمل الأمانة في برامج التدريب الداخلي من النساء. ويتألف الملاك الرسمي لموظفي الأمانة في الوقت الحالي من الأمين العام وثلاث موظفات وموظف واحد وموظف واحد من فئة الخدمات العامة (سائق وخدمات أخرى). وبالنظر إلى هذه الأرقام، فإن 60 في المائة من الموظفين الفنيين في أمانة الوكالة هم من النساء.

وفيما يتعلق بالمبادرات التثقيفية، تعكس المدرسة الصيفية المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين اتجاهاً متزايداً في مشاركة الدبلوماسيات منذ اعتماد القرار: 2021 (58 في المائة)؛ 2022 (62 في المائة)؛ و 2023 (73 في المائة).

ونفَّذت الوكالة أيضا في عملها اليومي تدابير ذات صلة من قبيل اتباع المبادئ التوجيهية لصياغة شاملة وغير متحيزة ضد المرأة قدر المستطاع في اتصالاتها ووثائقها وعروضها، والإشارة، بشكل متكرر قدر الإمكان، إلى الأهمية التي توليها الوكالة لتعزيز الإنصاف بين الجنسين والمشاركة الأساسية للنساء

في مختلف الهيئات في مداخلات الأمين العام وموظفي الأمانة. وعلى سبيل المثال، منذ عام 2021، تنشر الأمانة منشـــورًا إعلاميًا على حســـاباتها في وســـائل التواصـــل الاجتماعي في اليوم الدولي للمرأة في 8 آذار/مارس من كل عام.

وفي عام 2022، اعتمد المؤتمر العام القرار المعنون "المســائل الجنســانية وعدم الانتشــار ونزع السلاح" (CG/E/Res.13/2022) مع إدخال تحديثات فنية.

وفي عام 2023، قرّر المؤتمر العام تعزيز القرار واعتمد القرار المعنون "المسـائل الجنسـانية وعدم الانتشار ونزع السلاح" (CG/Res.12/2023).